



إقتصاديات التنمية: الجيل الثاني

- تعرضت نماذج الجيل الأول للنقد لضعف محتواها التطبيقي ولهشاشة وعدم دقة أطرها النظرية ولتركيزها المفرط على رأس المال العيني وإخفاق العديد من التجارب التنموية ولتراكم الشواهد حول إخفاق آلية الدولة والتخطيط وللتشوهات التي ترقت على مختلف السياسات التجميعية وللإختلالات المالية والتنموية.

- بالمقارنة تميز الجيل الثاني من إقتصادي التنمية (1970 - إلى الحاضر) بقدر كبير من الواقعية المستندة على القواعد الأساسية للنظرية الإقتصادية النيوكلاسيكية. وتلخصت النظرة إلى قضايا التنمية المعقدة في ملاحظة أن تفاوت الأداء التنموي للأقطار النامية لا يكمن في التفاوت في الظروف الإبتدائية وإنما في التفاوت في السياسات المتبعة، وأن السبب في فقر قطر ما لا يكمن في "الحلقة المفرغة للفقر" وإنما في "فقر السياسات"، ومن ثم فإن إهتمام صناع القرار لا بد وأن يركز على الأسواق والأسعار والحوافز.

■ وعلى عكس ما قال به الجيل الأول من أن "إقتصاديات التنمية" تمثل علماً فرعياً خاصاً من علم الإقتصاد، قال معظم أفراد الجيل الثاني بعالمية النظرية الإقتصادية النيوكلاسيكية ومن ثم تصبح دراسة قضايا التنمية فرعاً من "الإقتصاد التطبيقي" للنظرية النيوكلاسيكية ولا تحتاج لعلم فرعي خاص بها .

■ وعلى عكس منهجية الجيل الأول التي ركزت على النماذج الإقتصادية الكلية لعملية التنمية، ركزت منهجية الجيل الثاني، وفي إتساق مع هيكل النظرية الإقتصادية النيوكلاسيكية، على الدراسات التطبيقية على المستوى الجزئي لوحدات الإنتاج والأفراد المستهلكين. كذلك حدث تحول واضح من التفكير حول "عملية التنمية" إلى تناول مظاهر محددة لظاهرة التخلف بإستخدام نماذج رياضية وقياسية أكثر حبكة ودقة إعتقادا على تزايد توفر المعلومات المقطعية على مستوى الأفراد والوحدات الإنتاجية.

- تناولت العديد من دراسات الجيل الثاني بالنقد ما ترتب على السياسات التنموية المتبعة في الدول النامية من تشوهات للأسعار، ومعدلات مرتفعة للحماية ولأنماط السلوك التي تسعى نحو جني الربح. وتوصل الجيل الثاني إلى النتيجة القائلة بأن عدم ملائمة السياسات المحلية، وليس الظروف الخارجية السلبية، هي التي تفسر لماذا تفشل الأقطار في الإستفادة من الفرص الإقتصادية الخارجية.

■ كذلك توصل الجيل الثاني إلى أن السياسات التنموية الصائبة تتمثل في التحول من إستراتيجيات التوجه نحو الداخل إلى تحرير نظام التجارة الخارجية وتشجيع الصادرات، والخضوع لبرامج التثبيت، ونقل ملكية الأصول الإنتاجية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وإتباع ما تمليه آلية السوق.



■ إستفاد الجيل الثاني من تطورات نظرية النمو الجواني التي إشملت مضامينها للدول النامية على أهمية رأس المال البشري، وعملية التعليم والإستفادة من الأفكار في مجال التقنيات الإنتاجية، وعلى المنافع التي تترتب على تبادل الأفكار على المستوى العالمي في إطار إقتصاديات منفتحة على التجارة العالمية.

■ كذلك ترتب على نظرية النمو الجواني إحتمال أن تلحق الدول النامية بالدول المتقدمة وذلك عن طريق عبور فجوة تقنيات الإنتاج التي يمكن تجسيدها من خلال تسارع معدلات إنتشار المعرفة التي ترتب على حرية إنتقال رؤوس الأموال عبر الحدود السياسية.

- تتمعن تجارب التنمية منذ الإستقلال أدرك الجيل الثاني التفاوت الكبير بين الدول النامية ومن ثم أولى إهتماما أكبر لتفسير إختلاف معدلات الأداء التنموي بين الأقطار في إطار من الدراسات المقارنة وفهم الظروف التي تؤدي إلى نجاح أو فشل مختلف السياسات.

- وبإستخدام بعض جوانب الإقتصاد السياسي الحديث تم نمذجة سلوك الدولة، ليس كحارسة للصالح العام، وإنما كأحد الفاعلين الإقتصاديين لها دالة هدف تقوم بتعظيمها كما يفعل المستهلك النمطي، وتنطبق عليها مختلف أساليب التحليل الإقتصادي النيوكلاسيكي من تكلفة المبادلات، وحقوق الملكية، والسعي نحو الحصول على الربح. وترتب على مثل هذا التحليل أن الأقطار النامية قد أفرزت حالات للدولة المشتتة، والدولة السلبية والدول النهاية والدولة المستغلة.

- على الرغم من الإختلاف الجوهرى بين الجيلين، طور بعض أفراد الجيل الثانى فهما أكثر تقدماً لأنواع جديدة من إخفاقات نظام الأسواق. وقد أدى الإدراك بوجود ظواهر "المعلومات غير التامة والمكلفة"، و "الأسواق غير الكاملة" و "تكاليف التبادل" و "إنعدام الأسواق المستقبلية لعدد من السلع والخدمات"، أدت كل هذه الظواهر فى نظام الأسواق إلى توسع مدى "إخفاق آية السوق" ليتعدى حالات "السلع العامة" و "التأثيرات الخارجية" التى كانت تتطلب تدخلاً إبتقائياً بواسطة الدولة.

■ على هذا الأساس أصبحت قضايا تشوهٍ وعدم كمال المعلومات وإرتفاع المخاطر أكثر أهمية في تحليل التنمية ووفرت تبريرا لدور أكبر للدولة لتصحيح التشوهات المترتبة على هذه المظاهر. إلا أنه بسبب من هيمنة المدرسة النيوكلاسيكية الضيقة على مراكز صياغة السياسات التنموية (خصوصا في صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ووزارة الخزانة الأمريكية) أستمركز التركيز في التسعينات على إبراز مظاهر "إخفاق الحكومة".